المصدر: الاهرام

التاريخ : ١٣ اغسطس ٢٠٠٢

منذ حقبة غير قصيرة - وقبل انتفاضة الاقصى - وقبل إعلان تقرير دانفورث المبعوث الأمريكى لتحريك قضية السلام بالسودان - كتبت كثيرا مناشدا كلا من الكتاب والمفكرين وكذلك الجهات الرسمية المعنية أن «يوازنوا» فى توزيع الجهد والمشاركة والاهتمام، بين قضية فلسطين من جانب ومتابعة دفع عملية السلام لإيقاف الحرب فى السودان لاهميته لمصر، من جهة اخرى وكثيرا ما كنت أشعر بالإحباط لإحساسى باننى أنفخ فى «قربة مقطوعة» فيما يتعلق بقضية السودان بالذات، فقد دهشت أن التقريظ يجئ متدفقا من كثرة من السودانيين ونادرا من المصريين.

وما أن أعلن مؤخرا وفجاة عن بروتوكول «ماشاكوس» فى اتجاه سلام السودان حتى تدفق سيل المقالات من معظم الكتاب يؤكدون أن «حق تقرير المصير للجنوب» بعد ٦ سنوات انتقالية سيؤدى حتما إلى انفصاله عن شمال السودان، ولذا رغبت فى أن أنقل رؤية زعيمين من قادة السودان، يعبران عن طرفى نقيض لألوان الطيف السياسى، فزادت قناعتى بان خياره هو أن نعمل من اجل استراتيجية بديلة تناسب العصر، وهى:

الوحدة السودانية .. الطواعية بالمودة وقبول الآخر!

غدا أكثر إشراقا

د . ميلاد حنا

لعل معظم اللبس - لدى بعض المصريين بالذات - ينشأ من خلال توهم أن ظروف نشأة السودان تناظر ظروف مصر حيث الانصهار الوطنى عبر التاريخ مما جعل من مصر كيانا محددا فى جغرافيا منصهرا لأقدم دولة «موحدة» فى تاريخ العالم من الملك مينا ومن ثم نشأ وتراكم تجانس عرقى وثقافى أوجد «سبيكة ثقافية» نادرة التكرار تناطح بوتقة الانصهار الأمريكى والتى لايزيد عمرها على ٥٠٠ عام.

أما السودان، فهو كيان حديث جدا ساهم محمد على باشا فى تكوينه وتجميعه من كيانات موجودة متناثرة ثم أوصلها وربطها فى بلاد النوبة، ومملكة سنار ودولة الفنج وسلطنة دارفور وكردفان غربا واليما شرقا ثم قبائل مبعثرة ونيلية أو افريقية زنجية متداخلة مع دول الجوار الثمانى.

وحتى لا أتهم بالإنحياز لمصر - وهو أمر اعتز به ومعروف - وجدت ضمن سيل الكتب والمقالات التى كتبت بالعربية فى الحقبة الأخيرة لتشرح لنا نشأة «دولة» السودان من خلال التباين فى العرق واللغة والدين والقبائل وجدت أفضلها جاهزا ومختصرا فى دراسة جيدة سجلها أحد محركى التاريخ فى السودان الحديث وهو د. حسن الترابى فى مقاله بجريدة عربية والصادر يوم أول اغسطس ٢٠٠٢ بعنوان «السوابق والعواقب لمشروع السلام فى السودان» استهلها بشرح التاريخ الحديث الذى أوصل السودان إلى هذه الفرقة بين الشمال والجنوب كتب يقول: «أن السودان لأوائل القرن ١٩، ما كان يمثل قطرا.. بل كان «إسما» يطلق على الحزام الافريقى الذى امتد جنوب بلاد الساحل للبحر الأبيض المتوسط.

وظل السودان فى قديمه يستمد من شماله، ويتواصل شعوبا ويضطرب بحوزات متكاثرة بدول فيها السلطان، لكن الشعوب تتحد بأنهم «سودان تعبيرا من اللون لأهليه.. وكان إقليمه وصلا بين «شبه» الصحراء الشمالية والخضرة الجنوبية حيث بقى العرب رعاة فى الشمال، وركنوا فيه حول النيل، وغمرها بالاسلام واللغة العربية أصول أخرى هناك ودخلت اليهم هجرة من مصر تبغى الأرض الأوسع... بينما «احتصر» الجنوبيون فى غاباتهم وقبائلهم والسنتهم إلى عهد قريب.

ان ما جمع كل أرض السودان قطرا هو زحف محمد على باشا من مصر.. يسعى لتأمين مياه النيل بالتمكن جنوبا نحو منابعه ولاستغلال ثروة البلاد.

ولا اود أن أستطرد فى طرح مزيد من فقرات مقال «الزعيم» حسن الترابى فقد وجدت فيه عمقا فى الفهم وصراحة فى التحليل فضلا عن شجاعة ووضوح فى نقد ماجرى وسأكتفى بنقل عدة فقرات أخرى ذات دلالة توضح «الظروف» التى أدت لهذه الكراهية من خلال استمرار الأوضاع «البائسة» فى الجنوب فكان «تقرير المصير» هو المخرج لفض الاشتباك كما سيأتى ذكره فى هذه الأسطر.

أما «مقولات حسن الترابى» بالغة الدلالة والواردة، فى هذا المقال الحديث فتقول:

وأنغلاقا فى العصبيات القبلية يباين الشمال وتقارب اكثر مع سائر افريقيا المجاورة جنوبا.

● عشية الاستقلال الوطنى كان يغلب - فى الحكم الذاتى - الاتجاه الشمالى الاتحادى مع مصر.. ولكل ذلك عاجل برلمان السودان باعلان الاستقلال فى أواخر عام ١٩٥٥ ووافق «الجنوبيون» على ذلك شريطة الرجاء أن يأتيهم حكم «فيدرالى» فى الدستور الدائم بعد المؤقت الانتقالى.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

● الأحزاب التقليدية التى ال اليها حكم السودان كانت مؤسسة على ولاء طائفى إسلامى، وكانت شمالية التكوين وما فيها «جنوبى» إلا ما تضيفه الحكومة لتمام الصورة (اى لاستكمال الشكل بمعنى لم يكن هناك مشاركة فى السلطة» وما كان همها فى السياسة والحكم إلا شماليه، فما عنيت بواقع الجنوب واتساع «التدنى الفاحش» فى مستوى المعيشة والخدمات مقارنة بالشمال.. فصار الجنوب «المعلول» موطن توتر وتأزم «يزلزل استقرار الحكم فى الشمال».

ما رغبت من هذه الفقرات المنسوبة للمفكر الاسلامى الطموح والساعى لعروبة واسلام الشمال د. حسن الترابى، والذى شارك فى صنع وتشكيل الحياة السياسية السودانية منذ انقلاب مايو ١٩٦٩الآن أوضح أن كل تلك المظالم التى عاشها الجنوب والتى كانت سائدة حتى أواخر القرن الـ١٩ قد تركت جروحا عميقة فى وجدان الجنوبيين عندما أستنار بالتعليم ومعرفة التاريخ ولذا فان السودان منذ الاستقلال عام ١٩٥٦ مملوء بالاتفاقات والاعلانات والبيانات المشتركة بين الجنوبيين والشماليين، وقد يتوهم بعض الكتاب المصريين - غير المتعمقين فى الشأن السودانى» أن الجنوبيين ممثلون فقط بحركة وجيش تحرير السودان والتى يراسها جون جارنج، ولكن الحقيقة هى أن الساحة السياسية فى جنوب السودان بها العديد من التنظيمات الأخرى فى مقدمتها، تجمع الأحزاب الافريقية السودان USAP «يوساب» وحزب «سانو» وجبهة الانقاذ الديمقراطية والتى كان قد أسسها رياك مشارة والذى عاد وأنضم إلى جارنج منذ سنوات والجبهة الوطنية المتحدة ويقودها لام كول وقد سجل رؤيته فى مقالين مهمين فى الأهرام اخيرا ثم جبهة تحرير السودان ورمزها هو مايكل وال وغيرهم هذا فضلا عن القيادات القبلية وزعماء العشائر والسلاطين وهم القيادات ذات التأثير الأكبر فى كل السودان شماله وجنوبه على حد سواء.

وواضح من كل ذلك ان بذور «الشكوك» وعدم الثقة بين الشمال والجنوب، كانت تتعاظم مع الزمن وبلغت ذروتها عام ١٩٨٣ عندما «نقض» جعفر نميرى - بإرادة منفردة» اتفاقية أديس أبابا والتى وقعت بوساطة أثيوبيا عام ١٩٧٢ فأصدر نميرى قرارات مباغتة عام ١٩٨٣ أولاها : حل حكومة الجنوب والبرلمان الاقليمى ثم إعادة فتح موضوع الخلافات القديمة حول الحدود بين الشمال والجنوب، والتى كانت مستقرة منذ الاستقلال فى أول يناير عام ١٩٥٦ ثم إعادة تقسيم الجنوب إلى ٣ أقاليم تابعة للحكومة فى الخرطوم ونقل مصفاة البترول من بانتيو (فى الجنوب) إلى كوستى (فى الشمال) ولكن الأخطر والأهم وأثار الفرقة وصولا إلى أطول حرب أهلية فى أفريقيا كان إصداره قرارا بتطبيق الشريعة الاسلامية على جميع أنحاء السودان أى شماله وجنوبه على حد سواء، وقد أدت هذه القرارات مجتمعة إلى تدمير ما كان متبقيا من «ثقة» ولم يكن من سبيل لتراكم هذه الكمية من القهر والمظالم والغضب إلا الحرب الأهلية التى استمرت متصلة لنحو ١٩ عاما، وكان حصادها هو ٢ مليون قتيل شمالا وجنوبا وتشريد مايزيد على ٤ ملايين سودانى، هاجروا من مواطنهم الأصلية: إما من الجنوب إلى الشمال فى المناطق العشوائية حول الخرطوم (ويلاحظ أنهم لم يهاجروا إلى دول الجوار جنوبا بل إلى قلب شمال السودان)وذلك طلبا للسلامة والرزق ، أما الأثرياء والمثقفون فهاجروا من الشمال إلى خارج السودان هربا من الاعتقال أو المحاكمة فى السنوات الأولى للحكم الاسلامى فى الشمال.

وعودة إلى تاريخ العلاقات الشمالية الجنوبية نسجل أنه مع سقوط «نظام مايو» فى أبريل عام ١٩٨٥، بدأت علاقات جديدة بين الجنوب والقوى السياسية فى الشمال، كان أولها اتفاقية «كوكادام» فى مارس ١٩٨٦ بين الحركة الشعبية وحزب الأمة ثم اتفاقية أخرى بين الميرغنى وجارنج فى نوفمبر عام ١٩٨٨ إلى أن قام الانقلاب العسكرى الذى نسب إلى مصر عقب نجاحه وهو امر خادع لم تكتب تفاصيله بعد وصار يحمل اسم «حكومة الإنقاذ» فيما بعد وحتى الآن.

وقد أعلنت الحركة الشعبية وقتها أنها ضد انقلاب الجبهة الاسلامية كما أعلن جون جارنج انه يرحب بأن يكون جزءا من القوى السياسية الوطنية «الشمالية» الرافضة للتسلط العسكرى، ولذا فهو يقبل بل يرحب بالتعاون مع جميع الفصائل السياسية الأخرى، وبالفعل انضم جون جارنج إلى «التجمع الوطنى الديمقراطى» فى مارس عام ١٩٩٠ حتى الآن فقد سافر مؤخرا إلى أسمرا ليحضر مع حلفائه فى الشمال وحتى لايتفكك الوطن وأتصور - دون يقين - ان جون جارنج كان يحلم ويتمنى أن يكون «نيلسون مانديلا السودان»

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

أى أن يقوم بتحرير كامل «التراب السوداني» وكل وثائق حركة تحرير السودان وكنت متابعا لها منذ بدايتها كانت تنشد وجود سودان جديد موحد قوامه المواطنة أى يكون موحدا منصهرا مثل مصر وهو ما قاله لى منذ سنوات ولكن الواقع والحركة عبر ١٩ عاما من القتال قد فرضا عليه التخلى عن حلمه السابق فلم يكن من سبيل أمامه مؤخرا إلا التقاط الأنفاس فوافق على اتفاقية «ماشاكوس» وسافر إلى كامبالا فى أوغندا مؤخرا ليصافح الفريق عمر البشير ابن دفعته فى الجيش السودانى ولذا فهو لقاء يحمل معنى الموافقة على «مقاصة» مهمة وفريدة من نوعها فى تاريخ السودان الحديث وهى أن حكومة الشمال قبلت بحق تقرير المصير لجنوب الشمال وهو أمر سيكون تنفيذه عمليا فى غاية الصعوبة لوجود ملايين الجنوبيين فى الشمال حاليا ولكن نجح البشير فى أن يعطى نفسه وحكومته مهلة طويلة وهى «ست سنوات ونصف على الأقل» ستكون أمور كثيرة قد تغيرت خلالها - سلبا أو إيجابا - فى السودان بل فى المنطقة العربية وعلى مستوى العالم.

وكانت المقايضة أو المقاصة المقابلة هى أن جون جارنج قد وافق على أن يحكم الشمال بالشريعة الاسلامية وهو أمر يتعارض مع «علمانية» وحلم جون جارنج ولكن «للضرورة أحكام» ومن هنا أدركت أمريكا دقة هذه اللحظة التاريخية التى ربما لن تتكرر وتمكنت من توقيع الاتفاق من الجانبين.

ولا أجد أفضل من أن أسجل فى هذا السياق التحليلى - فقرة مهمة جاءت فى سياق مقال الأخ العزيز الأستاذ فاروق أبوعيسى أحد الرموز الوطنية السودانية والأمين العام لاتحاد المحامين العرب وتربطنى به صداقة متينة تمتد إلى مايزيد على ثلث قرن منذ عام ١٩٦٨ وقبل أن يكون وزير خارجية السودان فقد كتب فى صفحة «الحوار القومى» (أهرام الأربعاء الماضى ٢٠٠٢/٨/٧) يقول «ليس سرا أن حكم الجبهة الاسلامية (قبل خروج الترابى) هو المسئول تاريخيا عن إقحام موضوع «حق تقرير المصير» فى الحياة السودانية المعاصرة فمعروف أن د. على الحاج (كبير مفاوضى الجبهة الاسلامية مع الجنوبيين) هو الذى رمى بثقله وراء هذا الشعار فيما سمى مفاوضات «فرانكفورت» عام ١٩٩٢ وذلك فى محاولة لاحداث انقسام فى الحركة الشعبية بقيادة رياك مشار ولام أكول، على أن يكون ثمن هذا الانقسام وتعليقى هو أن هذا ماحدث بالفعل وقد اشترك الزعيمان الجنوبيان فى مناصب وزارية مع حكومة الانقاذ الاسلامية من وقتها إلى أن تغير موقفهما مع تطور الأحداث منذ عام ١٩٩٢ حتى الآن ويستطرد فاروق أبوعيسى فى سرد هذه المعلومات المهمة بقوله:

وكان ثمن هذا الانقسام هو «حق تقرير المصير للجنوب» ووقتها كان الشعب فى الجنوب يعانى الأمرين من سياسات وممارسة الجبهة الاسلامية والتى كانت قد أعلنت منذ انقلابها أنها جاءت لكسر حركة الجنوب وتصفيتها إلى الأبد، مهما يكلف ذلك من ثمن دفع شعبنا فى الجنوب ثمنا غاليا له.. وقد تعامل التجمع الوطنى الديمقراطى مع شعار «تقرير المصير للجنوب» من منطلق أنه صمام أمان.

أنتهى النص الوارد فى مقال فاروق أبوعيسى وفيه رد سودانى من قومى عربى ناضل من أجل وحدة السودان طوال عمره المديد.

أختم فأقول، ان اتفاقية ماشاكوس نقطة تحول فى تاريخ السودان كله فإما ان نلتف حولها ونصولاجميعا سودانيين فى الشمال والجنوب وكذلك المصريون المحبون للسودان الشقيق فنصل إلى اعلان وقف اطلاق النار وتأمينه بمراقبة دولية أو القضاء على هذا الجنين، وعندئذ فإن السودان متجه إلى مستنقع «الصومللة».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية